

## العوضي يسأل وزير الداخلية عن أعداد السيارات المملوكة للمواطنين والوافدين والبدون

وجه النائب كامل العوضي سؤالاً برلمانياً لوزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيه: نظراً لما تعانیه البلاد من أزمة مرورية شديدة، تزداد حدتها عاماً بعد عام دون حل جذري شامل، أو خطة زمنية محددة يتم خلالها علاج هذه الأزمة المتفاقمة، ورغبة منا في المساهمة في حل الأزمة، إيماناً بدورنا ككتاب عن الأمة، وذلك عن طريق العمل على وضع نص تشريعي يساعد السلطة التنفيذية في مهمتها، لما نعرفه من ثقل المهمة الملقة على عاتقها.

وتتضح جلياً الأزمة المرورية في الصباح عند زهاب جميع السيارات للعمل أو المدارس والجامعات، وفي فترة الظهيرة عند العودة، فيظهر التكدس المروري بصورة خانقة مما يسبب ذلك أضراراً على جميع المجالات. والمتأمل للأزمة المرورية في الكويت يدرك جيداً أن أبرز أسبابها هو الزيادة المستمرة في عدد السيارات سنوياً، دون أن يتواكب مع تلك الزيادة تطوير مناسب في الطرق والبنية التحتية، ولذلك فإن أي حل للقضاء على الأزمة المرورية دون أن تصاحبه سيطرة على الزيادة المستمرة في أعداد السيارات لن يكون ذا جدوى، لذا يرجى موافاتي ببيان تفصيلي بالآتي: عدد السيارات التي يتم تسجيلها سنوياً في الإدارة العامة للمرور سواء كانت حديثة أو تدخل الكويت عن طريق الاستيراد سواء كانت حديثة أو مستعملة، وعدد السيارات التي لم يتم تجديد رخصتها بسبب عدم صلاحيتها لعلمي لعدد السيارات الموجودة في الكويت بحسب نوعها، على سبيل المثال: خاصة، تاكسي جوال، تاكسي تحت الطب، ديبلوماسية، انشاءات، سيارات مملوكة لشركات، باص، نقل بضائع وغيرها، وعدد السيارات

ومن دون شك نبراساً وقوة للكثير من التجارب العربية الوليدة. ويبدى أكثر من 5 ملايين تونسي اليوم بأصواتهم في مراكز الاقتراع المنتشرة في جميع أنحاء تونس لانتخاب أعضاء البرلمان المكون من 217 مقعداً. من جانب آخر، بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيسة المجلس الوطني في جمهورية النمسا دوريس بوريس ورئيسة المجلس الاتحادي ورئيسة الشعب، فالأساس هنا نجاح هذا الاستحقاق الديمقراطي الذي سيكون



كامل العوضي



مرزوق الغانم

أكد رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ثقته المطلقة بقدره الشعب التونسي على النجاح في الاختيار الديمقراطي الكبير المتمثل في الانتخابات النيابية التي تجرى اليوم في جميع أنحاء تونس. وقال الغانم، في بيان صحافي: يخوض الشعب التونسي الحرس اليوم اختباراً جديداً على طريق المسيرة الديمقراطية في استحقاق شعبي يمثل إحدى محطات التحول الديمقراطي بعد عقود

## بعث بيرقية تهنئة إلى نظيرته في جمهورية النمسا الغانم: الانتخابات التونسية استحقاق شعبي بعد عقود عجاف من الحكم الديكتاتوري البغيض

عجاف من الحكم الشمولي والديكتاتوري البغيض. وأضاف: كما نجح الشعب التونسي في الانتخابات السابقة ونجح في إقرار دستوره فسيصبح مرة أخرى في هذه المحطة، ليستمر التواضع الإحراق في تقديم نموذج يقنني به في التحول الحديث والصور والمثابر نحو الحكم الديمقراطي. وقال الغانم: على الرغم من الكثير من المصاعب وعلى الرغم من بعض المنغصات الأمنية وتداول يد الإرهاب أحياناً، كان

عجاف من الحكم الشمولي والديكتاتوري البغيض. وأضاف: كما نجح الشعب التونسي في الانتخابات السابقة ونجح في إقرار دستوره فسيصبح مرة أخرى في هذه المحطة، ليستمر التواضع الإحراق في تقديم نموذج يقنني به في التحول الحديث والصور والمثابر نحو الحكم الديمقراطي. وقال الغانم: على الرغم من الكثير من المصاعب وعلى الرغم من بعض المنغصات الأمنية وتداول يد الإرهاب أحياناً، كان

عجاف من الحكم الشمولي والديكتاتوري البغيض. وأضاف: كما نجح الشعب التونسي في الانتخابات السابقة ونجح في إقرار دستوره فسيصبح مرة أخرى في هذه المحطة، ليستمر التواضع الإحراق في تقديم نموذج يقنني به في التحول الحديث والصور والمثابر نحو الحكم الديمقراطي. وقال الغانم: على الرغم من الكثير من المصاعب وعلى الرغم من بعض المنغصات الأمنية وتداول يد الإرهاب أحياناً، كان

## طالب بإيضاح خطة الصيانة في منطقة حولي التعليمية الطريجي يسأل وزير التربية عن أسباب تأخير صيانة مدارس في منطقة الرميثة

وفي حالة وجود تقصير في عمليات الصيانة هل تمت محاسبة المسؤولين عن هذه المشكلة؟ ومن التسبب في هذا التقصير؟ وما خطة الوزارة في صيانة المدارس في محافظة حولي التعليمية؟ وهل تم إدراج ثانوية عبدالرزاق البصير وثانوية فلسطين ومدرسة أم سلمة ضمن خطة الصيانة للعام الدراسي الحالي؟ ومتى من المقرر الانتهاء من عملية الصيانة؟

وإدارتها مما يؤثر ذلك سلباً في العملية التربوية والتعليمية بسبب تكدس الطلاب في المدارس وتغير الجو الدراسي في فترة حرجة يستقبل بها الطلاب امتحانات الفترة الأولى، وكذلك ابتعاد الطلاب عن مناطقهم ومدارسهم، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: ما سبب تأخر الصيانة لثانوية عبدالرزاق البصير وثانوية فلسطين ومدرسة أم سلمة في منطقة الرميثة.

سبع سنوات ولم يتم صيانتها أو بناؤها من جديد، والثانية ثانوية فلسطين وتم إغلاقها كذلك مما أدى لاتخاذ قرار لنقل طلاب ثانوية فلسطين ثم مدرسة ثالثية وتم إغلاقها واضطرت الوزارة لنقل الطلاب لبعض المدارس المجاورة في منطقة بيان ودمج طلاب ثانويتي فرحان الخالد مع عبدالله الرقيب مما سبب حرجاً لدى أولياء الأمور في المدارس الثلاث



د.عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.عبدالمحسن المدعج جاء فيه: نعم إلى علمنا وجود مشكلة في منطقة حولي التعليمية فنتمنى منكم الإجابة عن السؤال المقدم والمتعلق بتأخر صيانة ثانويتين في منطقة الرميثة المزدهمة بعدد سكانها لفترة طويلة، الأولى ثانوية عبدالرزاق البصير وتم إغلاقها منذ

## الحمدان يستفسر من وزير الأوقاف عن إجراءات تراخيص الحج

يتعلق بتراخيص الحج، وماذا فعلت بعثة الحج الكويتية ووزارة الأوقاف تجاه منح إداري الصفات من لبس ملابس الاحرام في المطار؟ وما سبب منع الإداريين من لبس الاحرامات رغم منح الوزارة تراخيص لهم؟ وما تحركات الوزارة وبعثة الحج لتجنب تكرار مثل هذا الامر في موسم الحج المقبل؟ وفوجئ بعض الحجج بان تراخيصهم لأداء الحج غير صالحة، فما اجراءات الوزارة تجاه الحملات التي منحت تراخيص مزورة لحجاجها؟

وجه النائب حمود الحمدان سؤالاً للنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بالوكالة الشيخ محمد الخالد جاء فيه: ضدم كثير من حجاج بيت الله الحرام هذا العام من الاجراءات المتعلقة بالتراخيص التي تمنحها حكومة خادم الحرمين الشريفين للحجاج بالتعاون مع مكتب شؤون الحج في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وعليه ارجو تزويدي وإفادتي بالآتي: تقرير مفصل عن الاجراءات المستخدمة هذا العام فيما



حمود الحمدان

## التميمي يقترح تحديد قيمة إيجار البيوت والشقق بواقع 5 دنانير للمتر

اقتصادي ناجح، خصوصاً انه سيصبح بإمكان اصحاب الدخول المتدنية استئجار مساكن لائقة بأسرهم.

وتسبب في اثناء حالات زواج كثيرة بسبب المبالغة بتلك الاسعار، خصوصاً ان البلاد تعاني من أزمة سكن، فقد اصبح من الضروري ان يتم تنظيم عملية الإيجار للمساكن بمختلف أنواعها ما يساهم في التخفيف عن كاهل الأسر الكويتية كقصر الالتزامات المادية ويشجع الشباب على الزواج وفتح بيوت لهم، وحتى يتسنى للجهات القضائية والتنفيذية ضبط عملية الارتفاع الدائم في أسعار إيجار المساكن والعقارات ويساهم في شغل كامل العقارات المتاحة للإيجار في البلاد، والتي لايزال بعضها لم يتم تأجيرها نظراً لارتفاع أسعار الإيجار المبالغ فيها، كما انه يساهم في تفعيل الحركة الاقتصادية في البلاد نظراً لما لانخفاض أسعار الإيجار من مردود

قدم النائب عبدالله التميمي اقتراحاً بقانون جاء كالتالي: تصاف الفقرة «د» للمادة 26 من القانون 35 لسنة 1978 بشأن إيجار العقارات وفقاً للمادة «د» 26 مكرراً «د» يتم إيجار البيوت والأدوار والشقق السكنية وفقاً للمساحة بالمتر، بواقع 5 دنانير للمتر المربع الواحد على ألا يتعدى سعر الغرفة الواحدة خمسين ديناراً، والصالة مائة دينار، ويستثنى من سعر الإيجار الخدمات والمنافع التابعة للسكن. وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح كما يلي: بعد الارتفاع الكبير وغير المنظم لإيجار العقارات السكنية الذي بات يهدد الأمن الاجتماعي لتكوين «الأسر الكويتية» مما انعكس ليشكل أزمة اجتماعية أدت إلى عزوف الشباب عن الزواج



عبدالله التميمي

## إعطاء المواطنين حق تقديم ملاحظاتهم حول الشركة للمختار الفضل: التعاقد مع شركة متخصصة لكل منطقة سكنية للصيانة وإصلاح البنية التحتية

موافقة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وفي ذلك روتين يعطل استفادة الناس من الخدمات الكهربائية. لذا، فإن الموضوع يرمته بحتاج إلى مركزية واحدة لأعمال الشركة المتعاقد معها لإجراء أعمال الصيانة والترميم وأعمال النظافة في كل منطقة سكنية على حدة مع تفعيل دور الأهالي في تقديم ملاحظاتهم لمختار المنطقة حول أحوال الشركة المذكورة في الإنجاز ومنح الأخير صلاحية ضبط المخالفات وتقديم الغرامات على الشركة التي تتباطأ في أعمال الصيانة والإصلاحات والنظافة، لذلك فإنني أتقدم بالاقتراح التالي برجاء التفصل بعرضه على مجلس الأمة المؤقر:

وتنص الاقتراح على أن يتم التعاقد لصالح كل منطقة سكنية على حدة مع شركة متخصصة في أعمال الصيانة وإصلاح الأعطال في كل عناصر البنية التحتية وكل أعمال النظافة والصرف الصحي للمنطقة السكنية مع تفعيل دور الأهالي في تقديم ملاحظاتهم لمختار المنطقة الأخير صلاحية ضبط المخالفات وتقديم الغرامات على الشركة التي تتباطأ في أعمال الصيانة والإصلاحات وأعمال النظافة والصرف الصحي بشكل عام.

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: عصب الحياة السكانية في كل منطقة من مناطق الكويت يعتمد على البنية التحتية لهذه المناطق من كهرباء وشوارع وماء والصرف الصحي والنظافة بشكل عام. وبلا شك ان هذه البنية التحتية تحتاج لصيانة دورية ناهيك عن إصلاح الأعطال التي تتعرض لها هذه البنية وضرورة دوام النظافة في كل منطقة سكنية. ويعاني سكان المناطق في الكويت من البطء في عمليات الصيانة وإصلاح الأعطال التي تحدث في البنية التحتية ناهيك عما تتعرض له مصارف الصرف الصحي من تجمع الأوساخ فيها دون الإسراع في تنظيفها مما تسبب في ظهور الأوبئة والأمراض. وتمكن أسباب البطء في الصيانة والإصلاحات المطلوبة في البنية التحتية إلى توزيع مسؤوليات هذه الصيانة وتلك الإصلاحات على عدة وزارات في الدولة مع تدخل أعمال هذه الوزارات واحتياج وزارة ما إلى موافقة وزارة أخرى، ومن ذلك على سبيل المثال عند حدوث عطل في كيبيل الكهرباء تحت الأرض فإن الشركة المتعاقدة مع وزارة الكهرباء والماء تحتاج إلى الاستعانة بوزارة الأشغال وموافقتها وفي بعض الأحيان تحتاج إلى

## ..ويطلب من وزير النفط تزويداً بمعلومات عن لجنة اختيار قيادات شركة البترول الوطنية

مع توضيح الأسباب إن وجدت، وما مناصب الأعضاء الحالية؟ وعدد الشواغر المراد الترقية لها؟ وما الأسس والمعايير لاختيار المرشحين وحصرهم؟ وما آلية عمل اللجنة وأهم العناصر التي يتم التقييم عليها؟ وتزويدنا بعدد المرشحين وترتيبهم وفقاً للمعايير الثابتة (السيرة الذاتية) قبل بدء عمل اللجنة. وتزويدنا بنتائج اللجان السابقة وترتيب المرشحين وفقاً لتلك اللجان (على الأقل 3 نتائج لكل مرشح سابق إن وجدت). والسيرة الذاتية لكل مرشح، وهل توجد أي عقوبات إدارية أو تأديبية في حق أي مرشح في آخر 10 سنوات؟

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالاً إلى د.علي العمير جاء فيه: يعتبر العنصر البشري في القطاع النفطي من أهم العناصر لنجاح مؤسسة البترول والشركات التابعة لها، وهم الثروة الحقيقية بها، واختيار القيادات يجب ان يخضع لآسس ومعايير الكفاءة البنئية على السيرة الذاتية في الحياة المهنية للموظفين وتدرجهم الوظيفي وإنجازاتهم العملية. ولقد نعى الى علمي تشكيل لجنة لاختيار قيادات في شركة البترول الوطنية الكويتية، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: قرار تشكيل اللجنة وهل طرأت أي تغييرات على أعضائها؟

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالاً إلى د.علي العمير جاء فيه: يعتبر العنصر البشري في القطاع النفطي من أهم العناصر لنجاح مؤسسة البترول والشركات التابعة لها، وهم الثروة الحقيقية بها، واختيار القيادات يجب ان يخضع لآسس ومعايير الكفاءة البنئية على السيرة الذاتية في الحياة المهنية للموظفين وتدرجهم الوظيفي وإنجازاتهم العملية. ولقد نعى الى علمي تشكيل لجنة لاختيار قيادات في شركة البترول الوطنية الكويتية، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: قرار تشكيل اللجنة وهل طرأت أي تغييرات على أعضائها؟

### حتى لو كان تنفيذاً لأمر رؤسائه

## 5 نواب يقترحون السجن 3 أشهر أو غرامة 500 دينار لكل موظف يعتدي بالقول أو الفعل على أي شخص



فيصل الدويسان



نبيل الفضل



عدنان سيد عبدالصمد



احمد لاري



د. خليل عبدالله

كثير من موارده موضحاً الحقوق والواجبات العامة، ونخص بالذكر المادة 30 منه ان «الحرية الشخصية مكفولة»، والمادة 31 منه على انه «لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد اقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق احكام القانون، ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة». حماية للإنسان في شخصه وسعته وكرامته لا تتجزأ ولا يجوز لأي موظف عام كان أن يستغل سلطته الوظيفية في تحقيق أو اهاة أو التعدي بالقول أو الفعل على إنسانية الإنسان المكفولة بالشرعية الإسلامية وبالادستور والقوانين الوضعية. فكما أن الموظف العام اثناء تأديته لعمله تحمي القوانين واللوائح والنظم

طبيعة عمله حتى لو كان تنفيذاً لامر رؤسائه بالعمل يعاقب بالحسب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز 500 دينار أو باحدى هاتين العقوبتين مع عدم الإخلال بأي عقوبة اشد مقررة قانوناً. مادة 2

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاءت المذكرة التوضيحية للاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة على قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960 كما يلي: المادة 26 منه على أن «الوظائف العامة خدمة وطنية تنوط بالقامشين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة»، وتضمن الدستور في البواب الثالث منه في

قدم النواب د. خليل عبدالله واحمد لاري وعدنان سيد عبدالصمد ونبيل الفضل وفيصل الدويسان اقتراحاً بقانون بإضافة مادة جديدة على قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960 تتعلق بتوقيع عقوبة جزائية على أي موظف عام خلال عمله الرسمي يتعدى قولاً أو فعلاً على أي شخص مستغلاً بذلك وظيفته أو طبيعة عمله. ونص الاقتراح على إضافة مادة جديدة على قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960 كالتالي:

تضاف مادة جديدة تحت رقم 135 مكرر 2 تنص على ما يلي: كل موظف عام يقوم خلال عمله الرسمي بالتعدى على أي شخص مستغلاً بذلك سلطته أو